٢٠٠٦م حتى عام ٢٠٠٧م والذي يعد عاماً مشهوداً بالنسبة لإصدارات الصكوك في دبي حيث تم إصدار ما قيمته عشرة مليارات دولار أمريكي منها ما يقرب من سبعة مليارات تمت تعبئتها بواسطة إصدارات حكومية.

رابعاً: التجربة السعودية :

أنشأت السعودية هيئة سوق المال في عام ٢٠٠٤م والتي قامت بدورها بصياغة إطار سوقي تنظيمي لأسواق رأس المال والديون وفى عام ٢٠٠٩م أطلقت تداول سوق الصكوك والسندات كجزء من جهودها للنهوض بأسواق رأس المال السعودية، كما أن الشركات القيادية، كشركة سابك، والشركة السعودية للكهرباء. والبنك السعودي الهولندي، وشركة دار الأركان للتنمية العقارية، وشركات أخرى، أصدرت صكوكاً بالفعل ويتوقع رجال الصناعة أن يستمر هذا الاتجاه بشكل مضطرد في السنوات القادمة.

خامساً: التجربة البحرينية:

- بدأت أول تجربة لإصدار الصكوك الإسلامية في الخليج في مملكه البحرين، حينما أصدرت مؤسسة نقد البحرين في إصدار صكوك السلم (السندات الحكومية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية) في عام ٢٠٠١، بقيمة ٢٥ مليون دولار. ولفترة ثلاثة شهور.

- ثم أصدرت مؤسسة نقد البحرين في عام ٢٠٠٢ صكوك الإجارة طويلة الأجل، والتي انتهت فترتها في العام ٢٠٠٦.

- ثم أصدرت حكومة البحرين مجموعة متتالية من إصدارات الصكوك الإسلامية بلغت حتى أوائل هذا العام نحو أحد عشر إصداراً حكومياً في سلسلة صكوك الإجارة الصادرة عن مؤسسة نقد البحرين، ويبلغ إجمالي قيمتها ٢١,١ مليار دولار.

- وفي عام ٢٠٠٤م أصدرت البحرين صكوكاً إسلامية بقيمة ١,٣ مليار دولار.

- أعلنت حكومة البحرين أنها ستحول جزءاً من ديونها إلى سندات إسلامية، وقال مسئول لرويترز: أن مؤسسة نقد البحرين قد حولت سندات تقليدية قيمتها ٣٠٠ مليون دولار إلى صكوك تأجير في العام ٢٠٠٤م، كما تنوي إصدار سندات إسلامية لتحل محل سندات بفائدة قيمتها ١٠٠ مليون دولار حان أجل استحقاقها .

ويعتبر ذلك انتقالاً نوعياً في إصدار الصكوك لتحل محل الأدوات المالية التقليدية في خطوة مميزة، تغير من هيكل أدوات المالية العامة لتتجه إلى الأدوات المالية الإسلامية، كما تعكس صلاحية الصكوك الإسلامية ليس فقط بالنسبة لتوفير أدوات لتمويل المالية الحكومية، وإنما أيضاً للإحلال محل السندات بفائدة، في بادرة تفتح الباب واسعاً أمام التوسع في استخدام الصكوك الإسلامية لإعادة هيكلة أدوات المالية العامة.

سادساً: التجربة القطرية:

- اتجهت دولة قطر إلى استخدام الصكوك الإسلامية في المالية العامة للدولة، وقد بدأ استخدام الصكوك الإسلامية الحكومية لأول مرة في عام ٢٠٠٢م، شهدت قطر في عام (٢٠٠٣) إصدار «صكوك قطر الدولية» بقيمة ٧٠٠ مليون دولار أمريكي.

سابعاً: التجربة السودانية:

أصدرت الحكومة السودانية شهادات المشاركة الحكومية لتعبئة الموارد لتمويل العجز في الموازنة، بالإضافة إلى إصدار صكوك الاستثمار الحكومية التي تم بيعها للأفراد والشركات والمؤسسات المالية بهدف تعبئة الموارد لتمويل الأصول والمشروعات الحكومية عن طريق صيغ الإجارة والمرابحة و الاستصناع، وهذه